مقدمة في نشأت النقود

عرف الإنسان النقود وتعامل بها منذ القدم ، ولا يشك أحد في أن النقود هي واحدة من أهم مبتكرات الإنسان على الإطلاق، ولاسيما عندما تعددت حاجاته وتوسعت رغباته، فخرجت النقود إلى حيز الوجود عندما شعر الإنسان بضرورة وجود وسيلة ملائمة تسهل نشاطه الإنتاجي وترضي حاجاته المتعددة، لهذا لم تكن نشأت النقود من قبيل الصدفة وإنما جاءت استجابة لضرورات أحستها الجماعات البشرية القديمة قي نشاطها الاقتصادي.

والنقود في شكلها الحالي لم تنشأ دفعة واحدة، بل هي نتيجة لمسيرة تاريخية طويلة امتدت من مرحلة الإنتاج السلعي الذاتي، أي بقصد الإشباع المباشر للحاجة الإنسان إلى مرحلة الإنتاج بقصد المبادلة، وأخذت النقود أهميتها تبعاً لانتقاله من عصر إلى أخر من عصور حياته، وكان من الطبيعي أن تختلف أشكال النقود باختلاف مراحل التطور الاقتصادي فاستخدمت الحيوانات وجلودها والحبوب والقماش والمعادن والأوراق وغيرها كأنواع من النقود .

(الفصل الاول)

المبادلة عبر نظام المقايضة :

يعتبر الانتقال من مرحلة الإنتاج لإشباع الحاجات الذاتية إلى مرحلة الإنتاج الجماعي، أي إشباع حاجات أفراد الجماعة، هو بداية ظهور نظام المبادلة، وقد تمثل ذلك في بادئ الأمر بنظام (المقايضة)، فالفائض من السلع التي ينتجها الفرد يستطيع أن يبادلها بسلع أخرى منتجة من قبل أفراد أخريين، وقد ترتب على هذا النظام الذي اتخذ شكل التبادل البسيط (سلعة مقابل سلعة) تزامن عمليتي البيع والشراء . فالذي يبيع سلعة معينة فائضة عن حاجته يشتري مقابلها سلعة أخرى في الوقت نفسه، مما يعني عدم وجود فاصل زمني بين العمليتين. ولم يكن هنالك تميز واضح بين البائع والمشتري أو بين المنتج والمستهلك. فعندما تجري عملية مقايضة بين السلعة **(س)** وسلعة **(ص)** فأن مالك السلعة **(س)** يحمل صفتي البائع والمشتري في آن واحد .

وقد استجاب نظام المقايضة مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمعات البشرية حيث كانت السلع المعدة للتبادل محددة نسبياً. لكن بعد زيادة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل بين الأفراد تمخض عنه من زيادة في كمية السلع المنتجة وتباين أنواعها أصبح نظام المقايضة عاجزاً وغير مجدٍ عملياً وغير كافٍ لتسهيل عملية الحصول على السلع والخدمات المختلفة نظراً لصعوبات عديدة التي يثيرها هذا النظام ويمكن حصر أهمها في الجوانب التالية :

١. **صعوبة توافق رغبات الأطراف المتبادلة** : بمعنى يصعب توافق رغبات البائعين والمشترين في سوق المقايضة، فوجود كمية من السلع الفائضة عن حاجة الفرد لا تعني بالضرورة انسجام رغباته حول نوعية وكمية السلع المتبادلة وكذلك وقت المبادلة. فالذي يمتلك سلعة فائضة عن حاجته ويرغب مبادلتها بسلعة أخرى قد يجد فعلاً هذه السلعة لدى الطرف الأخر، ولكن هذا الأخير لا يرغب مبادلتها بالسلعة التي بحوزة الأول لأنه بحاجة إلى سلعة أخرى. وهكذا فان الفرد يبذل جهد و وقت كبيرين في الحصول على السلعة المرغوبة والعثور عليها يستوجب توافق رغبات الإطراف المتبادلة.
٢. **عدم قابلية السلع على التجزئة** : هنا يزداد الأمر تعقيداً عندما تكون السلع الداخلة في عملية التبادل غير قابلة للانقسام إلى وحدات صغيرة، أي لا يمكن تجزئتها مثل (الحيوانات). وهنا سيواجه الفرد صعوبة متناهية في العثور على سلعة أو مجموعة معينة من السلع المساوية من حيث القيمة لقيمة سلعته.
٣. **عدم توفر وسيلة مناسبة لاختزان القيمة في ظل المقايضة** : أي لا يستطيع الفرد احتفاظ بثروته أو (القوة الشرائية) المتمثلة في السلعة نفسها التي بحوزته، فلو أراد

شخص أن يدخر جزءاً من أنتاجه الجاري لمواجهة ما يحمله المستقبل من ظروف طارئة أو لمبادلته بقيم أخرى عند الحاجة في المستقبل، فأنه سيكون مجبراً على الاحتفاظ بها في صورة مخزون سلعي، لكن هذا الأسلوب في الاحتفاظ بالثروة لا يتم دون تكلفة أو حتى خسارة لان السلعة لتي ينتجها الفرد قد يصعب خزنها بسبب تعرضها إلى التلف السريع وانخفاض قيمتها. نتيجة عدم توفر الشروط والظروف الملائمة لخزن السلعة، فضلاً عن أن بعض السلع لا يمكن خزنها أصلاً. وعليه سيندفع الفرد في ظل غياب الوسيط النقدي إلى التخلص بسرعة من السلعة التي في حوزته أما بمبادلتها بسلعة أخرى رغم عدم حاجته أليها، أو استعمالها دون أن تكون له رغبة شديدة في استهلاكها أو مقايضتها بشروط ربما لم يكن يقبلها لو تبدلت الظروف، لذلك تظهر صعوبة أخرى من صعوبات المقايضة تتمثل في عدم أمكانية الاحتفاظ ببعض السلع بصورة مخزن للقيمة أو مستودع لها.

٤. **عدم توفر وسيلة للدفع المؤجل أو أدارة الادخار** : حيث في سوق المقايضة لا يوجد طريقة لتسديد الديون ألا عن طريق السلع العينية التي تستخدم كواسطة لإبراء الذمم بين الدائن والمدين، وقد يحدث خلاف بين الدائن والمدين حول نوعية السلعة المستخدمة لتسديد الديون، فضلاً عن ذلك أن بعض السلع يتغير ثمنها خلال فترة الدين وحتى سداده، ويرتب على هذا التغير في الثمن ضرر لأحد الأطراف المتبادلة وفائدة للطرف الأخر .

٥. **صعوبة تقدير قيم السلع المعدة للتبادل** : نظراً لعدم وجود وحدة حساب مشتركة أو أداة لقياس قيم السلع المتداولة، أي عدم وجود وحدة حساب عامة ومشتركة يقاس بها أثمان أو أسعار السلع والخدمات المتداولة في الأسواق، وعليه يصبح من الضروري تقدير قيمة كل سلعة من خلال مقارنتها بالسلع الأخرى لمعرفة قيمتها بالنسبة لمجموع السلع في السوق. وهذا يعني أنه كلما أزداد عدد السلع المنتجة والمعروضة في السوق كلما ازدادت صعوبة تقدير قيمتها نظراً لانفصال الأسواق بعضها عن البعض الأخر، واختلاف تقديرات الأفراد لتقيم السلع والخدمات التي هي بحوزتهم .

أنواع النقود :

١. النقود السلعية Commodity money :

أدت صعوبات نظام المقايضة إلى ارتباك في حركة المعاملات وإعاقة تقدم التبادل التجاري، مما استوجب في مرحلة تاريخية إلى أيجاد وسيلة تعمل على تقدير قيم الأشياء وتعمل كوسيط نقدي للمبادلة، أي الفصل بين عمليتي البيع والشراء، حيث يتم مبادلة السلعة الفائضة عن حاجة الفرد بها الوسط (عملية البيع) ثم مبادلة هذا الأخير بسلع الأخرى هو بحاجة أليها (عملة الشراء)، أي تقسيم عملية المبادلة إلى مرحلتين، مرحلة البيع ومرحلة الشراء، وبهذا تم القضاء على أهم صعوبات المقايضة ألا وهي توافق رغبات المتعاملين فضلاً عن تسهيل عملية تقدير قيم السلع المتبادلة.

وقد أشار التاريخ أن الإنسان استخدم أكثر من سلعة (كوسيط نقدي للتبادل) تمثلت بالحيوانات والجلود والقمح والذرة، وكان هذا الوسيط يختلف من مجتمع إلى أخر. فالعرب قبل الإسلام استخدموا الجمل كأداة للتبادل، والفراء والجلود في الشعوب التي تهتم بالصيد، والقمح والذرة في المناطق الزراعية، واستخدموا المواشي في المناطق التي تهتم بالرعي. حيث أن هذه السلع كانت تتمتع بصفات عامة تؤهلها أن تستخدم كوسيط للتبادل و وظيفة تقدير قيم الأشياء، وهذه الصفات هي :

١. أن تكون من الأشياء لنافعة لأفراد المجتمع كافة مما يسهل اقتنائها وتبادلها.
٢. تتمتع السلعة بقيمة ذاتية مستمدة من طبيعتها كأشياء قادرة على تحقيق إشباع ذاتي.
٣. قابليتها على الحفظ والتداول لفترة من الزمن.
٤. تمتعها بخاصية الندرة النسبية لكي لا تتعرض قيمتها في السوق إلى تقلبات واسعة ومستمرة.

وبشكل عام يمكن القول أن السلع التي استخدمت كوسيط نقدي لتسهيل عملية التبادل وتقدير قيم الأشياء كانت تتسم بشيوع استعمالها وتحظى بالقول العام من قبل عموم أفراد المجتمع. وعلى الرغم من استخدام السلع كوسيط نقدي استطاع التغلب على العديد من صعوبات المقايضة، ألا أنه لم يسمح بتوسع دائرة المبادلات على المستوى المحلي والدولي ، ذلك لان إذا

كانت سلعة معينة نافعة في منطقة ما ومقبولة قبولاً عاماً فأنها ليس بالضرورة مقبولة في مجتمع أخر. ومع تطور حاجة المجتمعات إلى وسيلة تلبي متطلبات التبادل التجاري المحلي والخارجي بدأ الأفراد يستخدمون أنواع جديدة من النقود السلعية تمثلت أولاً بالمعادن الغير ثمينة كنحاس وبرونز عندما كانت حجم التجارة صغير ولكن مع التوسع التجاري أخذت المعادن النفيسة (الذهب والفضة) تفرض نفسها تدريجياً كأدوات نقدية. ويرجع تفضيل الأفراد للمعادن النفيسة إلى الخصائص الفريدة التي تتميز بها:

١. عدم أمكانية التحكم بإنتاجها، مما يجعلها تتمتع بقيمة سوقية أكثر استقراراً من غيرها من السلع.
٢. قابليتها على الخزن وعدم تعرضها إلى التلف. ومن ثم قدرتها على القيام بوظيفة كمخزن للقيمة.
٣. سهولة تجزئتها وحملها ونقلها.
٤. تمتع المعادن النفيسة بالندرة النسبية وارتفاع قيمتها يجعلها قادرة على شراء كمية أكبر من السلع بوحدات صغيرة.
٥. المكانة الخاصة التي تحتلها المعادن النفيسة في تفضيلات الأفراد والحكومات على المستوى المحلي والدولي.
٦. يتسم كل من الذهب والفضة بصفة التجانس التام مما يجعلها أكثر صلاحية للاستخدام كوسائل دفع ومعيار للقيم الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدمت لمعادن النفيسة في بداية الأمر كوسائل دفع بصورة سبائك، ألا أنها لم تكن سهلة الاستعمال بسبب تفاوت درجة نقاوتها ووزنها وجودتها، مما يسبب حالات من الغش والتزوير، لذا عمدت السلطات الدينية والسياسية في العصور القديمة والوسطى إلى إصدار مسكوكات معدنية تحمل ختم معين يؤشر فيه وزن المعدن ودرجة نقاوته وبدلك أصبحت القطع المعدنية أكثر انسجاماً في تأدية متطلبات التبادل التجاري.